الأمم المتحدة A/69/350

الجمعية العامة

Distr.: General
8 September 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال المؤقَّت*

آثار الإشعاع الذري

تأثير زيادة عضوية لجنة الأمم المتحدة المعنية بآثار الإشعاع الذري، والنهوج المحتملة بشأن زيادات أخرى

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٦، الذي طلبت في الجمعية إلى الأمين العام أن يقدِّم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن "تجربة زيادة عضوية اللجنة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري إلى سبع وعشرين دولة من حيث فعاليتها وجودة أعمالها والتوزيع الجغرافي العادل، وعن الخيارات المتعلقة باتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة العضوية".

ولم تَقُم الجمعية العامة بزيادة عضوية اللجنة العلمية منذ عام ١٩٥٥ سوى ثلاث مرات: في الأعوام ١٩٧٤ و١٩٨٥ و٢٠١١. وعلى وجه الإجمال، تُعتَبر الفترةُ موضعُ البحث (٢٠١٢-٢٠١٤) قصيرة جدًّا بحيث يتعذَّر استخلاص استنتاجات أكيدة بشأن تأثير الزيادة الأخيرة في العضوية إلى ٢٧ دولةً في فعالية عمل اللجنة وجودته. كما أنَّ عدد الدول الأعضاء في اللجنة ازداد إلى الضعفين تقريباً منذ إنشائها، ومع ذلك ظلَّ التوزيع الجغرافي مستقرًّا إلى حدٍّ بعيد.

* A/69/100.

101014 V.14-05678 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وبما أنَّ اللجنة هي ذات طابع علمي، فلا يمثِّل تَغيُّر عضويتها الوسيلة الأجدى لتعزيز فعالية عمل اللجنة وجودته. إذ إنَّ تَيسُّر الحصول على البيانات من مؤسسات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عامةً، التي يمكنها أن تزوِّد اللجنة بالخبرات الفنية والبيانات الضرورية هو أمر أهمُّ بكثير. وقد ارتأت الأمانة إجراء تغييرات محتملة في إدارة اللجنة وتنظيمها يمكن أن تشمل التماس مساهمات من مزيد من العلماء والمؤسسات. وتحقيقاً لذلك، قرَّرت اللجنة أن تضع، في دورتها الثانية والستين، توجيهات استراتيجية طويلة الأمد لكي تسترشد بها الجمعية في مداولاتها بشأن عضوية اللجنة.

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدِّمة ٤

ثانياً- الخلفية ٤

ثالثاً- تأثير زيادة عضوية اللجنة العلمية إلى ٢٧ دولة ٦

ألف- الفعالية ٦

باء- جودة العمل ١٠

جيم- التوزيع الجغرافي العادل ١١

رابعاً- النهوج المحتملة لزيادات أخرى في العضوية ١٣

خامساً- الاستنتاجات ١٦

أولاً- مقدِّمة

١- طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٦٦، المؤرَّخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى الأمين العام أن يقدِّم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن "تجربة زيادة عضوية اللجنة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري إلى سبع وعشرين دولةً من حيث فعاليتها وجودة أعمالها والتوزيع الجغرافي العادل، وعن الخيارات المتعلقة باتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة العضوية". وهذا التقرير مقدَّم استجابةً لذلك الطلب.

ثانياً- الخلفية

٢- أسَّست الجمعيةُ العامةُ اللجنةَ العلميةَ بقرارها ٩١٣ (د-١٠)، المؤرَّخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، وكلَّفتها بإجراء تقييمات علمية واسعة النطاق لمصادر الإشعاع المؤيِّن وآثاره على صحة البشر والبيئة.

٣- وتؤدِّي اللجنة، منذ عام ١٩٥٥، دوراً مُهمًّا في تحسين الفهم العلمي على الصعيد الدولي لدرجات واتجاهات التعرُّض للإشعاع المؤيِّن، مثلاً في مجالات الطب والبحوث والزراعة والصناعة، ومن إنتاج الطاقة النووية، وكذلك التعرُّض لمصادر الإشعاع الطبيعية. ومن الأمثلة الملحوظة على ذلك تقييمات اللجنة لدرجات التعرُّض الناشئ عن اختبار الأسلحة في الغلاف الجوي وعن الحادثين اللذين أصابا محطتي تشرنوبيل وفوكوشيما دايتشي الكهرنوويتين.

٤- وساعدت اللجنة أيضاً على التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن حالة المعرفة بتأثير التعرُّض للإشعاع على الصحة والبيئة. فهذا التوافق العلمي في الآراء يمثِّل ضرورة أساسية للإطار الدولي الخاص بالأمان الإشعاعي، الذي ترتكز عليه المعايير الدولية لحماية عامة الناس والعمال والمرضى من الإشعاع المؤيِّن. ومن ثم، تستخدم الدول الأعضاء تلك المعايير الدولية في صوغ برامج مُهمَّة وسنِّ تشريعات في ميدان الحماية من الإشعاع. كما أن تقارير اللجنة، بما لها من مرفقات علمية مفصَّلة، تمثِّل مراجع مُهمَّة للأوساط العلمية.

٥- وتنظر الحكومات والمنظمات الدولية والأوساط العلمية إلى اللجنة نظرة تقدير بالغ لما تقدِّمه من مساهمة قيِّمة في توسيع نطاق المعرفة والفهم في هذا الميدان العالي التخصُّص، ولما تتمتَّع به من حُجِّية علمية ومن استقلالية في الحكم على الأمور. وقد عاودت الجمعية العامة تأكيد قرارها بالحفاظ على الوظائف الحالية للجنة وعلى استقلالية دورها.

٦- ويتولَّى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) المسؤولية المؤسسية عن خدمة اللجنة، ويوفِّر لها أمانة موجودة في فيينا. وتتَّخذ هذه الأمانة الترتيبات اللازمة لدورات اللجنة السنوية،

وتنسِّق، وفقاً لطلبات اللجنة، إعداد عدَّة وثائق مفصَّلة وعالية التخصُّص تستند إلى المعلومات العلمية والتقنية المتحصَّل عليها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عامةً ومن المؤلفات العلمية.

٧- وفي السنوات الأخيرة، قام ما يزيد على ١٠٠ مستشار علمي من الدول الـ٢٧ الأعضاء في اللجنة، ومراقبون من منظمات دولية، بتمحيص المحتوى العلمي للوثائق التقنية، تحضيراً للدورات السنوية. ويُقسَّم هذا العمل على فريقين فرعيين غير رسميين، يتولَّى أحدهما مسؤولية تحليل درجات التعرُّض للإشعاع، ويتولَّى الآخر مسؤولية تقييم آثار ذلك التعرُّض على صحة الإنسان. ويتألَّف الفريق الفرعي الأول من متخصِّصين في الجرعات الإشعاعية والإحصائي، أما الثاني فهو فريق رفيع التخصُّص يتطلَّب خبراء ذوي مكانة عالمية في ميادين مثل علم الأحياء الإشعاعي ودراسات الانتشار الوبائي.

٨- وفي العقد الأخير، أو العقدين الأخيرين، نشأت تحديات جديدة بسبب التسارع الملحوظ في تطور الاتصالات العالمية وفي التطورات العلمية المتخصصة، مثل سرعة استحداث وتنفيذ ممارسات جديدة على نطاق العالم في الاستخدامات الطبية للإشعاع وفي علم الأحياء الجزيئي وعلم الوراثة. ويُرجَّح أن يستمر هذا الاتجاه المهم. كما أن هناك اهتماماً متزايداً بعمل اللجنة، يُعزى جزئيًّا إلى تجدُّد الاهتمام بالطاقة الكهرنووية تجاوباً مع الشواغل المتعلقة بالأمن الطاقوي والاحترار العالمي (يَحُدُّ منه التخوُّف من تأثير الحوادث والنفايات الإشعاعية على البشر والبيئة)؛ ووجود أخطار تتعلق بالأسلحة النووية والإشعاعية؛ واستحداث تطبيقات جديدة للإشعاع في الطب والبحوث والزراعة والصناعة؛ ونشوء فَهم لآثار الإشعاع عند درجات تعرُّض متدنِّية، بما في ذلك أن تلك الآثار تتوقَّف على السنِّ ونوع الجنس ونمط الحياة والعوامل الوراثية.

٩- وقرَّرت الجمعية توسيع عضوية اللجنة ثلاث مرات منذ عام ١٩٥٥ (كان عدد الأعضاء آنذاك ١٥ دولة): في عامي ١٩٧٤ و١٩٨٦، ثم أخيراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر الباب الثالث من الوثيقة A/66/254)،[(١)] عندما قرَّرت الجمعية زيادة عدد الأعضاء من ٢١ إلى ٢٧ دولة، على أساس أنه يمكن تحقيق الزيادة باستخدام الموارد المتاحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمانة العامة والدول الأعضاء أن تستخدم ميزانية اللجنة العلمية ووقت الاجتماعات المخصَّص لها على أنجع نحو ممكن، تفادياً لأيِّ نفقات إضافية تنشأ عن الزيادات المقبلة في العضوية.

(١) انظر الباب الثالث من الوثيقة A/66/254، للاطِّلاع على عرض تاريخي أكثر تفصيلاً للتغيرات في العضوية.

ثالثاً- تأثير زيادة عضوية اللجنة العلمية إلى ٢٧ دولة

١٠- طلبت الجمعية العامة تقريراً عن أثر زيادة عضوية اللجنة إلى ٢٧ دولةً في فعاليتها وجودة عملها وتوزُّعها الجغرافي العادل.

١١- ومنذ أن قرَّرت الجمعية زيادة عضوية اللجنة، عقدت اللجنة ثلاث دورات. ونظراً لقصَر هذه الفترة نسبيًّا، يَصعُب استخدام معايير موضوعية تماماً لتقييم أثر تلك الزيادة في فعالية عمل اللجنة وجودته. وعلاوة على ذلك، كان برنامج عمل اللجنة في تلك الفترة غير نمطي، إذ هيمن عليه تقييمها لدرجات وآثار التعرُّض للإشعاع الناجم عن الحادث النووي الذي أعقب الزلزال والتسونامي الضخمين اللذين أصابا شرق اليابان. ومع ذلك، فقد أجرت اللجنة تقييمات بشأن تأثير التعرُّض للإشعاع على الأطفال، وبشأن عَزْو الآثار الصحية إلى التعرُّض للإشعاع والاستدلال على المخاطر، وبشأن أوجه التشكُّك في تقديرات مخاطر الإصابة بالسرطان من جرَّاء التعرُّض للإشعاع المؤيِّن.

١٢- ومن الواضح أنَّ أيَّ تغيُّر في العضوية يتيح فرصاً، لكنَّه يطرح أيضاً بعض التحديات. وهذا التقرير يوضِّح كيف أثَّرت زيادة العضوية في فعالية عمل اللجنة وجودته. ثم يقدِّم تعليقاً على جوانب أخرى أقل قابليةً للتحديد الكمِّي، وتقييماً إجماليًّا للتجربة المكتسبة حتى الآن. وتلي ذلك مناقشة للتوزيع الجغرافي العادل.

ألف- الفعالية

١٣- دأبت الأمم المتحدة، كقاعدة عامة، على تحمُّل تكاليف سفر ممثلي كل دولة عضو لحضور دورات اللجنة السنوية في فيينا.[٢] وكانت الأمانة قد توقعت أن تبلغ تكاليف السفر لكل عضو إضافي في فترة السنتين ٣٠٠ ٥ دولار[٣] (أي ٩٠٠ ١٥ دولار لكل دورة سنوية للأعضاء الإضافيين الستة). ويقدِّم الجدول ١ عرضاً لتكاليف سفر الممثلين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وبلغ متوسط تكاليف السفر (بما فيها المساهمات العينية) لكل دورة ٥٥٠ ٦٥ دولاراً للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (٢١ عضواً)، ويبلغ هذا المتوسط ٤٠٠ ٧٤ دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (٢٧ عضواً). وتُظهر هذه المقارنة أنه منذ أن زِيدَت العضوية من ٢١ إلى ٢٧ عضواً في عام ٢٠١٢، بلغت التكاليف الإضافية للدورات مع الأعضاء الستة الجدد ٩٠٠ ٨ دولار. ومنذ عام ٢٠٠٦، تطلب الأمانة من الدول الأعضاء في اللجنة أن تسمِّي

(٢) انظر الوثيقة ST/SGB/107/Rev.6.

(٣) انظر الجدول ٤ في الوثيقة A/66/524.

ممثليها في أَجَل أقصاه ستة أسابيع قبل موعد انعقاد الدورة السنوية. وهذه الممارسة مَكَّنت الأمانة من تأمين أسعار أفضل لتذاكر السفر. وفي عام ٢٠١٤ على وجه الخصوص، أفضت أسعار الطيران المؤاتية إلى وفورات كبيرة. غير أنَّ تكاليف السفر كانت تتقلَّب في الفترة المعنية، خصوصاً بسبب تعقُّد تسعيرات شركات الطيران وسرعة تغيُّرها، أو لأسباب قاهرة أفضت إلى إعادة الحجز في مهلة قصيرة. وإلى جانب ذلك، قدَّمت بضع دول أعضاء مساهمات عينية بتولِّيها ترتيبات سفر ممثليها دون تحميل الأمم المتحدة أيَّ تكلفة. وبذلك، أمكن استيعاب التكاليف الإضافية لسفر الممثلين الستة الجدد باستخدام الموارد المتاحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتتوقَّع الأمانة أن تفضي مواصلة الممارسة المتمثِّلة في التبكير بتسمية الممثلين، مع تَوقُّع استمرار بعض الدول في تقديم مساهمات عينية، إلى عدم تجاوز اللجنة حدود ميزانيتها الخاصة بسفر الممثلين.

الجدول ١

تكاليف سفر الممثلين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الدورة	الأعضاء	النفقات	المساهمات العينية	التكلفة الإجمالية (التكلفة الفعلية + المساهمات العينية)	المخصصات (الأولية)
الدورة السابعة والخمسون (٢٠١٠)	٢١	٦٠ ٦٠٠	٧ ٣٠٠	٦٧ ٩٠٠	٧٨ ٤٠٠
الدورة الثامنة والخمسون (٢٠١١)	٢١	٥٦ ٧٠٠	٦ ٥٠٠	٦٣ ٢٠٠	٧٥ ٦٠٠
الدورة التاسعة والخمسون (٢٠١٢)	٢٧	٦٥ ٩٠٠	٦ ٥٠٠	٧٢ ٤٠٠	٨٢ ٧٠٠
الدورة الستون (٢٠١٣)	٢٧	٧٢ ٩٠٠	١٣ ٠٠٠	٨٥ ٩٠٠	٧٩ ٦٠٠
الدورة الحادية والستون (٢٠١٤)	٢٧	٥٢ ٩٠٠	١٢ ٠٠٠	٦٤ ٩٠٠	٨٣ ٦٠٠

١٤- ويبيِّن الجدول ٢ متوسط عدد مندوبي الدول الأعضاء في اللجنة (وهم يشملون الممثلين والممثلين المناوبين والمستشارين) في الدورات السنوية الخمس الأخيرة. وهو يتضمَّن المتوسط في السنتين (٢٠١٠-٢٠١١) اللتين كان فيهما عدد الأعضاء (الأعضاء الموجودين من قبل) ٢١ دولة، والمتوسط في السنوات الثلاث (٢٠١٢-٢٠١٤) التي كان فيها عدد الأعضاء ٢٧ دولة (الأعضاء الـ٢١ الموجودين من قبل والأعضاء الستة الجدد). ولا تشمل هذه الأرقام المراقبين والمنظمات الدولية. وكان متوسط عدد المندوبين في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ يزيد بمقدار ٣٧ مندوباً عنه في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (أي بنسبة قدرها ٤١ في المائة). وهذا الرقم يشمل ١٧ مندوباً إضافيًّا من الأعضاء الموجودين من قبل، يكاد يكون من المؤكد أنَّ حضورهم جاء نتيجة لازدياد اهتمام الوفود بمداولات اللجنة بشأن الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي الكهرنووية. أما المندوبون الإضافيون الـ٢٠

الآخرون فكانوا من الأعضاء الستة الجدد، وهذا العدد يقلُّ قليلاً عن العدد الذي كانت الأمانة تتوقَّعه (٢٤ مندوباً) بناءً على عدد الدول الأعضاء وحده.[٤]

١٥- ومن أجل استيعاب المشاركين الإضافيين في الدورات السنوية (بصرف النظر عما إذا كان حضورهم يعزى إلى زيادة العضوية أم إلى ازدياد الاهتمام بمداولات اللجنة)، كانت هناك حاجة إلى قاعات أكبر لجلسات الهيئة العامة للجنة وجلسات الأفرقة الفرعية التقنية. وقد لَبَّت دائرة إدارة المؤتمرات في فيينا تلك الاحتياجات المتغيِّرة. واستلزم الأمر تغيير قاعة الهيئة العامة من شكل المائدة المستديرة الأكثر تزامُلاً إلى شكل الصف الدراسي الأكثر تباعُداً. أما جلسات الأفرقة الفرعية التقنية فقد استمر عقدها بأسلوب تزامُلي، وإنْ كان في قاعات أكبر؛ إذ إنَّ اللجنة تُفضِّل الشكل التزامُلي. وقد عُوِّض ازدياد تكاليف النَّسخ والطباعة الناتج عن تَوسُّع عضوية اللجنة بانخفاض عدد الوثائق المطبوعة وبزيادة استخدام الوسائل الإلكترونية.

الجدول ٢

متوسط عدد مندوبي الدول الأعضاء المشاركين في آخر خَمس دورات للجنة العلمية

متوسط عدد المندوبين	الدورتان السابعة والخمسون والثامنة والخمسون (٢٠١٠-٢٠١١)	الدورات التاسعة والخمسون والستون والحادية والستون (٢٠١٢-٢٠١٤)
من الدول الأعضاء الـ٢١ الموجودين من قبل	٩٠	١٠٧
من الدول الأعضاء الست الجديدة	–[أ]	٢٠
المجموع (باستثناء المراقبين والمنظمات الدولية)	٩٠	١٢٧

(أ) أرسلت الدول الأعضاء الست الجديدة مراقبين عنها إلى الدورتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين.

١٦- وكان تقييم اللجنة لدرجات وآثار التعرُّض للإشعاع المؤيِّن عقب الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي الكهرنووية في عام ٢٠١١ عنصراً رئيسيًّا في برنامج عمل اللجنة في الفترة قيد البحث. وتَطلَّب ذلك التقييم ترتيبات ظرفية خاصة لتأمين وإدارة الخبرات الفنية اللازمة للحصول على البيانات واستعراضها وتحليلها ولإجراء الدراسة ولإعداد التقرير ومراجعته. ووفَّرت ١٨ دولةً من الدول الأعضاء الـ٢٧ ما مجموعة ٧٧ خبيراً، جاء ٦٦ منهم من ١٣ دولةً من الدول الأعضاء الـ٢١ الموجودة من قبل، و١١ خبيراً من خمس من الدول الأعضاء الست الجديدة.

١٧- وفيما يتعلق بتقديم تعليقات كتابية رسمية على مشاريع التقارير في فترات ما بين الدورات السنوية، قدَّمت ١٩ دولةً من بين الدول الأعضاء الـ٢٧ ما مجموعة ١ ٨٦١ تعليقاً،

(٤) انظر الفقرة ٤ من الوثيقة A/63/478.

كان ١ ٧٥٥ تعليقاً منها من نصيب ١٥ دولةً من بين الدول الأعضاء الـ٢١ الموجودة من قبل، و١٠٦ تعليقات من نصيب أربع دول من الدول الأعضاء الست الجديدة. ومع أنه كان هناك مزيد من العمل للأمانة وللجنة بسبب تقييم الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي الكهرنووية، فإنَّ هذه الأرقام تعني ضمناً أنَّ حجم العمل قد ازداد أيضاً بعض الشيء بسبب الزيادة في عضوية اللجنة.

١٨- وأسهم معظم الدول الأعضاء الجديدة في اللجنة إسهاماً فعَّالاً في الدورات وفي العمل ما بين الدورات. كما يبدو أنَّ المناقشات الماضية بشأن العضوية قد تسبَّبت إلى حدٍّ ما في تنشيط اهتمام الدول الأعضاء الموجودة من قبل وزيادة المساهمات التي قدَّمها بعض منها، بما في ذلك تشجيع بعض الدول إقامة شبكات أفضل للخبراء الفنيين دعماً لوفودها. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لبعض الدول الأعضاء (على الأقل واحدة من الدول الأعضاء من قَبْل وواحدة من الدول الأعضاء الجديدة) لتعزيز مساهماتها في عمل اللجنة، ربما بتحسين الدعم العلمي لممثليها، أو باختيار ممثلين ذوي مؤهلات أكثر ملائمة.

١٩- ويبدو أنَّ الوثائق التقنية في الدورات الثلاث الأخيرة تَطلَّبت مناقشات مطوَّلة أكثر مما كان عليه الحال قبل عام ٢٠١١. وقد يُعزى هذا جزئيًّا إلى التغييرات التي أُدخلت على البرنامج الزمني لضمان إنجاز الأعمال العالية الأولوية (مثل التقييم الإشعاعي للحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي الكهرنووية، وتقييم آثار التعرُّض للإشعاع على الأطفال)، وإن كان يمكن أيضاً أن يُعزى جزئيًّا إلى تباطؤ سير العمل بسبب وجود مزيد من المندوبين.

٢٠- وقبل تغيُّر العضوية في عام ٢٠١١، كان لدى الوفود المشاركة في أعمال اللجنة فَهمٌ ضمني أعمق لتقاليد النهوج العلمية والترتيبات العملية لدورات اللجنة وتمرُّسٌ في تلك التقاليد، كما كانت على علم بتقاريرها السابقة. وليس هذا هو حال الأعضاء الستة الجدد، كما أنه في الواقع ليس حال بعض الأعضاء الموجودين من قبلُ ممن بدَّلوا ممثليهم في الآونة الأخيرة أو أدخلوا تغييرات أخرى في وفودهم. كما كان هناك نزوع جلي إلى إثارة مسائل أكثر اتِّساماً بالطابع الإجرائي، ربما بسبب التغيُّر في العضوية. وإلى جانب ذلك، لم يكن لدى بعض الدول الأعضاء فهم واضح لمعايير اختيار الممثلين الجدد. وكان من المهم، حرصاً على فعالية اللجنة، أن تُعالَج هذه النزاعات.

٢١- وحسبما ارتئي سابقاً،[٥] كانت هناك حاجة إلى ترتيبات أكثر رسميةً لتوضيح هذه المسائل للدول الأعضاء الجديدة، ولكنْ كانت هناك أيضاً حاجة إلى ترتيبات رسمية بالمعنى الأعم. وقد ساعد أعضاء مكتب اللجنة وأمانتها على توصُّل اللجنة إلى اتفاق بشأن المبادئ

(٥) انظر الفقرة ٤٥ من الوثيقة A/63/478.

الحاكمة التي تبيِّن بعض الترتيبات الأساسية لعمل اللجنة، وبشأن مبادئ الأخلاق العلمية التي يجدر أن تستند إليها التقييمات العلمية التي تضطلع بها اللجنة. وإلى جانب ذلك، وُضع إطار مرجعي لعمل مكتب اللجنة، وأُعدَّت سياسة خاصة بالاتصالات الكتابية، واستُحدثت ترتيبات للإعلان عن تضارب المصالح. ويتوقع أن تنشأ في المستقبل حاجة إلى مزيد من السياسات والإجراءات. ومع أنَّ هذا يزيد من عبء العمل الواقع على عاتق الأمانة، فمن شأن استحداث ترتيبات من هذا القبيل أن يسهِّل عمليات لجنة أكبر إذا حدثت تغييرات في عضوية اللجنة مستقبلاً.

٢٢- وعلى وجه الإجمال، كانت الفترة قيد البحث (٢٠١٢-٢٠١٤) قصيرة جدًّا إلى حدٍّ يتعذَّر معه اكتساب تجربة كافية تتيح استخلاص استنتاجات أكيدة بشأن تأثير زيادة العضوية إلى ٢٧ دولةً على فعالية اللجنة في المدى الطويل. ومما أتاح معالجة مسألة توسيع العضوية بسهولةٍ نسبيةٍ الزيادةُ البسيطةُ في تكاليف سفر الممثلين (٩٠٠ ٨ دولار بين الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ لكل الأعضاء الستة الإضافيين) والوظيفةُ الإضافية التي مُنحت للأمانة في عام ٢٠١١.

باء- جودة العمل

٢٣- ثمة أمر أشد صعوبة مما سبق، هو إجراء تقييم موضوعي لتأثير زيادة العضوية على جودة عمل اللجنة. ومن شأن إيراد بعض الأمثلة أن يساعد على تكوين رؤية متبصِّرة لهذه المسألة.

٢٤- وعند النظر في التعليقات الكتابية الرسمية على تقييم اللجنة للحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي الكهرنووية، وُجد أنَّ بعض التعليقات الواردة من الدول الأعضاء الست الجديدة تُدعِّم التعليقات الواردة من الأعضاء الـ٢١ الموجودين من قبل، في حين كان بعضها الآخر جديداً، فساعد على تحسين نوعية التقرير.

٢٥- ولدى تنفيذ الترتيبات الظرفية الخاصة اللازمة لإدارة شؤون العدد الضخم من الخبراء الذين وُضعوا تحت تصرف اللجنة لإجراء تقييم فوكوشيما، اتَّضح أنه لم يكن هناك فهم موحَّد لما يلي: (أ) النهوج اللازمة لضمان جودة البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها؛ و(ب) الحاجة إلى مصطلحات معيارية ومتَّسقة؛ و(ج) الحاجة إلى توخِّي الإيجاز والوضوح والدقة في الكتابة. وكان هذا صحيحاً في حالة كل من الخبراء القادمين من الدول الأعضاء الست الجديدة والدول الأعضاء الموجودة من قبل. ومن المشاكل المرتبطة بوجود لجنة أكبر أن إيلاء مُعدِّي التقارير عناية تامة بدقتها وجودتها وتحملهم المسؤولية عن ذلك أصبح ينظر إليهما بصورة متزايدة على أنهما مسؤولية مشتركة بين اللجنة والأمانة. وهذا الاتجاه يُقوِّض الكفاءة، مما يستلزم استحداث إجراءات وترتيبات رسمية لضمان الجودة واتِّساق المصطلحات

وتحسين الإرشادات الموجهة إلى مُعدِّي التقارير. ومن السابق لأوانه أن يُنظَر في توسيع إضافي للعضوية قبل أن تكون تلك الترتيبات قد اتُّخذت وأصبحت تعمل بصورة سليمة.

٢٦- وعلى وجه الإجمال، كانت الفترة قيد البحث (٢٠١٢-٢٠١٤) قصيرة جدًّا إلى حدٍّ يتعذَّر معه اكتساب تجربة كافية تتيح استخلاص استنتاجات أكيدة بشأن تأثير زيادة العضوية إلى ٢٧ دولةً على جودة عمل اللجنة في المدى الطويل. وإذا كان ثمة من أثر أثناء هذه الفترة فقد كان هامشيًّا.

جيم- التوزيع الجغرافي العادل

٢٧- من أجل تكوين رؤية متبصِّرة عن تأثير توسيع عضوية اللجنة على توزُّعها الجغرافي العادل، يرد في الشكل الوارد أدناه عرض موجز للتغيُّرات في توزُّع أعضاء اللجنة بين مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية الخمس. ويُظهر هذا الجدول أنه لم يكن هناك أيُّ تغيُّر ذي شأن في هذا الخصوص.

الشكل

توزُّع الدول الأعضاء في اللجنة بين التجمُّعات الإقليمية

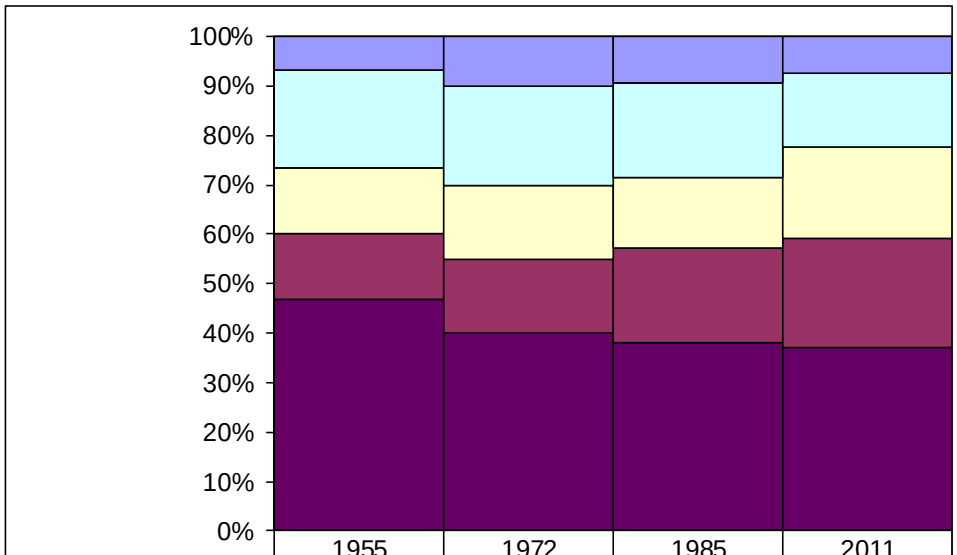

	1955	1972	1985	2011
أفريقيا	7%	10%	10%	7%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	20%	20%	19%	15%
أوروبا الشرقية	13%	15%	14%	19%
آسيا والمحيط الهادئ	13%	15%	19%	22%
أوروبا الغربية ودول أخرى	47%	40%	38%	37%

٢٨- لم يسبق أبداً أن ذُكرت مسألة التوزُّع الجغرافي للعضوية بصفتها أمراً ذا اعتبار في ولاية اللجنة، سواء في القرار المنشئ، ٩١٣ (د-١٠)، أو في أيِّ قرارات اتخذتها اللجنة لاحقاً بشأن آثار الإشعاع الذري. ومع أنَّ التوزيع الجغرافي العادل هو مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة فربما لا يجدر النظر في التوزيع الجغرافي العادل للعضوية بناءً على التجمُّعات السياسية فحسب، بل وعلى مدى مساعدته اللجنةَ على تحقيق أهدافها العلمية.

٢٩- وفي الأيام الأولى للجنة، عندما كان الشاغل الرئيسي هو تجريب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي، كان من المهم، لأسباب علمية وسياسية، أن تغطي عضويتها العالم كله. ثم سرعان ما تحوَّل ذلك الشاغل نحو درجات واتجاهات التعرُّض للإشعاع على الصعيد العالمي، وتَغيَّر معه موضع التركيز في تقييمات اللجنة. والآن، تتولَّى الأمانة إدارة جميع استقصاءات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.[٦] ويُنظَّم هذا العمل في إطار فريقين فرعيين غير رسميين، أحدهما يحلِّل درجات التعرُّض للإشعاع على نطاق العالم كله، والآخر يدرس آثار التعرُّض للإشعاع. وسوف يظل من المجدي أن يضم الفريق الفرعي الأول بلداناً يمكنها أن تسهم ببيانات عن التعرُّض للإشعاع من مصادر شتى وبشأن كبرى الجماعات السكانية ومساحات الأراضي والبيئات في مختلف أنحاء العالم. وهنا، يمكن للتوزُّع الجغرافي العادل أن يساعد على ضمان قَبول واسع النطاق لتقييمات اللجنة واستنتاجاتها.

٣٠- وفيما يتعلق بالفريق الفرعي الثاني، الذي يدرس آثار التعرُّض للإشعاع، يكتسي التوزُّع الجغرافي أهمية أقل. وإذا كان يراد للجنة أن تصون مصداقيتها بصفتها أبرز حُجة عالمية فيما يخص الآثار الصحية للتعرُّض للإشعاع، فلا بدَّ أن يكون بمقدورها أن ترتكن إلى فريق خبراء من أعلى المستويات في مجالات علم الأحياء الإشعاعي وعلم الانتشار الوبائي للإشعاع وعلم الجينوميات وعلى الأحياء الجزيئي وعلم المناعة وما شابه ذلك من الميادين العالية التخصُّص. فالعبرةُ ليست بمنشأ الخبراء الجغرافي بل في مكانتهم في الأوساط العلمية. وهم يحتاجون إلى مساعدة اختصاصيين فنيين حائزين على درجات متقدِّمة في تلك الميادين، ويُفترض أن يكونوا قادرين على أداء مهامهم بدون إلهاءات لا داعي لها.

٣١- ومن ثم، فليس واضحاً ما الذي يمثِّل توزيعاً جغرافيًّا "عادلاً" وكيف تأثَّر هذا التوزيع بزيادة العضوية بمقتضى القرار ٧٠/٦٦. كما أنه ليس واضحاً ما إذا كان ينبغي تطبيق التوزيع الجغرافي العادل داخل المجموعات السياسية، ناهيك عنه فيما بينها. فعلى سبيل المثال، ومن منظور جغرافي محض، يجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك تمثيل لأيِّ بلد من أفريقيا جنوبي الصحراء.

(٦) كان آخر هذه الاستقصاءات استقصاء اللجنة العالمي للاستخدام الطبي والتعرُّض.

٣٢- وعلى وجه الإجمال، يمكن الخلوص إلى استنتاج مفاده أنَّ اللجنة، على مدى قرابة ٦٠ سنةً من وجودها، قد ضاعفت تقريباً عدد الدول الأعضاء فيها، غير أن تَوزُّعها الجغرافي ظلَّ مستقرًّا إلى حدٍّ بعيد.

رابعاً- النهوج المحتملة لزيادات أخرى في العضوية

٣٣- قرَّرت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٦٦، أن تنظر، في دورتها الثانية والسبعين، في استعراض إمكانية زيادة عضوية اللجنة العلمية آخذة في الاعتبار ما يتلقاه الأمين العام في الفترة بين الدورتين التاسعة والستين والثانية والسبعين، من رسائل جديدة تبدي فيها الدول رغبتها في الانضمام إلى عضوية اللجنة العلمية وجميع القرارات السابقة للجمعية العامة وكل ما يتصل بالموضوع من تقارير الأمين العام عن اللجنة العلمية، حسب الاقتضاء، ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل وضرورة ضمان فعالية وجودة أعمال اللجنة العلمية، بغية اتخاذ إجراء في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بشأن إمكانية زيادة العضوية.

٣٤- ولا يتضمَّن القرار المنشئ للجنة، ٩١٣ (د-١٠)، ولا أي قرار آخر للجمعية العامة، إرشادات واضحة بشأن كيفية معالجة الزيادات المقترحة في عضوية اللجنة. وكان كل من التوسيعات التي حدثت في الأعوام ١٩٧٤ و١٩٨٥ و٢٠١١ يُعالج على نحو مغاير.[٧] ففي عام ١٩٧٤، يبدو أنَّ الأعضاء الخمسة الجدد الذين قُبل انضمامهم قد اختيروا بحيث أتى كل منهم من مجموعة سياسية مغايرة، وإن لم يُنصَّ صراحة على ذلك. وفي عام ١٩٨٥، الذي قُبل فيه انضمام الصين، كان السبب الوحيد المعطى لذلك هو أنَّ الصين يمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في عمل اللجنة. وكانت العملية الأولى واضحة المعالم. وكانت الثانية فيما يبدو ظرفية ولكنْ بسيطة. أما العملية التي استُهلَّت في عام ٢٠٠٥ فكانت بعيدة عن المثالية. إذ كانت هناك إبطاءات في إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالآثار المترتِّبة في الميزانية، وإبطاءات في التوصُّل إلى اتفاق حول عملية تقييم قدرة المرشحين على الإسهام في عمل اللجنة وحول معايير ذلك التقييم، وقَدْر من الإحباط لدى البلدان المرشحة، كما أنَّ الأمانة واللجنة والجمعية أنفقت قدراً كبيراً من الوقت. ومن أجل تفادي مشاكل من هذا القبيل في المستقبل، يوصى بشدَّة باستحداث إجراءات واضحة متفق عليها.

(٧) انظر الباب الثالث من الوثيقة A/66/524.

٣٥- ومع الإقرار بما قد يكون لدى كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تطلعات إلى أن تصبح عضواً في اللجنة، ينبغي أن يكون الغرض الرئيسي لأيِّ زيادة في العضوية هو تعزيز قدرة اللجنة على القيام بعملها العلمي.

٣٦- وفي عام ٢٠١٠، أعربت اللجنة عن شواغلها إزاء احتمال حدوث زيادة كبيرة، وقدَّمت مقترحات بديلة لزيادة العضوية.[٨] فاقترحت إشراك خبراء من دول أخرى، حسب الاقتضاء، في إعداد وثائق الدورات،[٩] ودعوة خبراء للمشاركة بصفة مراقبين في تناول بنود معيَّنة من جدول الأعمال، واتخاذ ترتيبات ثنائية تتيح لبعض البلدان أن توفد خبراءها ضمن إطار وفد بلد آخر.[١٠]

٣٧- ويمكن أن ترتئي الأمانة خيارات أخرى تنطوي على إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للجنة. فعلى سبيل المثال، يمكنها أن ترتئي إضفاء الصبغة الرسمية على فريقيها الفرعيين، اللذين يعنى أحدهما بدرجات التعرُّض ويعنى الأخرى بآثار التعرُّض. ويمكن للمرء أن يحاجج بأن فريقاً عاملاً معنيًّا بدرجات التعرُّض يمكن أن يستفيد من وجود عضوية أوسع متوازنة جغرافيًّا تضم خبرات فنية بشأن مختلف مصادر التعرُّض ويتيسَّر لها الحصول على بيانات التعرُّض في جميع أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى، من شأن فريق عامل معني بآثار التعرُّض أن يكون أكثر فعالية من فريق أصغر حجماً لديه ما يحتاج إليه من المعرفة العلمية العالية التخصُّص ويمتلك إمكانية الحصول على نتائج العدد القليل نسبيًّا من برامج البحث المتخصِّص المتاحة. وفي حال وجود هذين الفريقين العاملين، سيكون من شأن إقامة صلات رسمية بالمؤسسات العلمية والتقنية المعنية في عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يفيد عمل اللجنة بدرجة أكبر مما في حال اقتصار تلك الصلات على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمكن أن يُرتأى آنئذ أن تحتفظ اللجنة بنفس العدد الحالي تقريباً من الدول الأعضاء فيها، من أجل التوصُّل بصورة ناجعة إلى توافق في الآراء بشأن أمور مثل الصياغة الدقيقة لما تُبلِّغ عنه الجمعية من نتائج للتقييمات، أو برنامج العمل المستقبلي. كما قد ترتئي الأمانة أساليب عمل جديدة يمكن أن تنطوي على المشاركة الافتراضية في عمل اللجنة؛ وهذا قد يؤثِّر تأثيراً شديداً على الهيكل التنظيمي المنشود. ومن العناصر المحتملة أن يُبنى على الترتيبات

(٨) انظر الوثيقة A/65/46/Add.1.

(٩) ضمن سياق تقييم اللجنة الأخير لحادث فوكوشيما، أسهمت إحدى الدول غير الأعضاء في اللجنة بخبرتها الفنية أثناء إعداد أحد عناصر ذلك التقييم.

(١٠) تُستخدم هذه الممارسة بالفعل من جانب دولتين عضوين في اللجنة. إذ إنَّ وَفدَي بلجيكا وسلوفاكيا يضمَّان بصورة منتظمة مستشارين من هولندا والجمهورية التشيكية.

التي استُهلّت في الآونة الأخيرة بشأن استقصاءاتها المقبلة (أي أن تُعيِّن كل دولة عضو في الأمم المتحدة شخصا يمثِّل نقطة اتصال وطنية لكي يسهل تنسيق جمع البيانات وتقديمها داخل بلده)، وأن تُنشأ شبكات متخصِّصة لهذا الغرض.

٣٨- ومن ثم، فسوف يكون من المناسب أن يُنظر في هذه النهوج وغيرها من النهوج المبتكرة، مثل مناوبة العضوية أو تقييد حجم الوفود اقتراناً بما يتوقع للجنة من احتياجات وتقييدات من حيث مقتضيات الميزانية والاعتبارات العملية. وقد قرَّرت اللجنة بالفعل أن تُحدِّد، في دورتها الثانية والستين، تَوجُّهات استراتيجية طويلة الأمد تتجاوز نطاق الفترة المشمولة بخطتها الاستراتيجية الحالية (٢٠١٤-٢٠١٩)، من أجل تزويد الجمعية بمعلومات تسترشد بها في مداولاتها المقبلة بشأن عضوية اللجنة.(١١)

٣٩- ويمكن أن تكون بعض العوائق أمام أي تغير في العضوية أو في الشكل الهيكلي ذات طابع مالي أو لها صلة بالحيز المتاح في مرافق المؤتمرات الحالية. وهذه العوائق يمكن أن تعالج بتغيير القواعد الخاصة بتمويل سفر الممثلين إلى الدورات السنوية وبتقييد حجم الوفود التي تحضر تلك الدورات، شريطة ألاَّ يؤثِّر هذا سلباً على مشاركة أفضل الخبراء. وقد يكون من المناسب أيضاً النظر في أن يُطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تعاود تأكيد رغبتها في الإسهام في عمل اللجنة قبل إدخال تغييرات في العضوية. وهذا من شأنه أن يتيح للدول التي تَغيَّرت أولوياتها إمكانية الانسحاب من اللجنة ومن ثم فَسح المجال أمام دول أخرى لتصبح أعضاء في اللجنة.

٤٠- ومن البديهي أنه لا يمكن توسيع عضوية اللجنة على النحو الأمثل إلاَّ إلى حد معين، لا يجلب بعده ضم أي أعضاء إضافيين سوى فائدة هامشية. ويرتكز هذا الاستنتاج على دراسات تُظهر أن عملية اتخاذ القرارات تصبح أقل نجاعة عندما يتجاوز عدد المشاركين فيها سبعة، أما في الاجتماعات الإطلاعية والاستعراضية والتمثيلية فينبغي أن يكون عدد الأعضاء نحو ٣٠، تعزيزاً للتفاعل والمشاركة. كما أنَّ هناك حدًّا لعدد الدول الأعضاء الذي يمكن لأمانة اللجنة، بحجمها الحالي، أن تتدبره بصورة معقولة - ربما نحو ٣٠ - دون أن تتأثَّر قدرتها على دعم عمل اللجنة العلمي الموضوعي. وأيُّ عدد يتجاوز ذلك بكثير سوف يتطلَّب تدعيماً إضافيًّا لموارد الأمانة البشرية. وهذا كله يدل على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لكفاءة الهياكل الإدارية، لا إلى حجم العضوية ذاته.

(١١) انظر الوثيقة A/69/46.

٤١- وكانت الفواصل الزمنية بين الزيادات الماضية في العضوية ١٧ سنةً و١٣ سنةً و٢٦ سنةً. وقد استغرق إنجاز الزيادة الأخيرة فعليًّا خمس سنوات؛ فالدعوة الأولى إلى الدول لتبدي اهتمامها وُجِّهت في عام ٢٠٠٦، ثم أُكِّدت الدعوة للانضمام إلى اللجنة في عام ٢٠١١. ونظراً لما أُلقي على كاهل الأمانة واللجنة أثناء ذلك الوقت من أعباء، لا يوصى بالنظر في أيِّ تغيير في العضوية إلاَّ مرة كل ١٠ سنوات في المدى البعيد. ومن ناحية أخرى، يكاد يكون من المؤكَّد أن تحدث تغيرات في الظروف في غضون ٢٠ سنة، ومن ثم فسوف يكون من المناسب أن ينظر في مسألة العضوية بتواتر زمني لا يزيد على ٢٠ سنة.

٤٢- ويبدو أنَّ من السابق لأوانه أن يُنظَر، بأيِّ قدر من التفصيل، في قواعد إجرائية لزيادة العضوية قبل النظر في أيِّ تغيير في الشكل التنظيمي للجنة، والاتفاق على ذلك التغيير، من أجل تعزيز فعالية عمل اللجنة وجودته. ومن المسائل الأساسية التي يتعيَّن البتُّ فيها لدى صوغ أيِّ قواعد إجرائية بهذا الشأن ما يلي:

(أ) متى ينبغي النظر في تغييرات إضافية للعضوية وما هو التواتر الزمني لذلك؛

(ب) الحجم الأقصى لعضوية اللجنة؛

(ج) الإجراءات التي ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتبعها في إبداء اهتمامها بعضوية اللجنة؛

(د) كيفية اتخاذ القرارات و/أو إصدار التوصيات بشأن تغييرات العضوية، وماهيَّة الجهة التي تقوم بذلك؛

(هـ) المعايير التي يتعيَّن استخدامها في اتخاذ تلك القرارات و/أو التوصيات.[١٢]

خامساً- الاستنتاجات

٤٣- على وجه الإجمال، كانت الفترة قيد البحث (٢٠١٢-٢٠١٤) قصيرة جدًّا بحيث يتعذَّر اكتساب تجربة كافية تتيح الخلوص إلى استنتاجات أكيدة بشأن تأثير زيادة العضوية إلى ٢٧ دولةً في فعالية عمل اللجنة وجودته في المدى الطويل. كما ظلَّ التوزُّع الجغرافي ثابتاً إلى حدٍّ بعيد على مدى سنوات وجود اللجنة التي تناهز الستين، في حين تضاعف تقريباً عدد الدول الأعضاء فيها.

(١٢) انظر الوثيقة A/66/524.

٤٤- ونظراً لأنَّ اللجنة هذه ذات طابع علمي، فهي تحتاج إلى خبراء ذوي مكانة عالمية في الميادين ذات الصلة. ومن ثم، فإنَّ توسيع عضوية اللجنة ليس هو الوسيلة الأجدى لتعزيز فعالية عملها وجودته. فالأهم بكثير هو ما إذا كان يتيسَّر للجنة الوصول إلى البيانات والخبرات الفنية التي يمكن أن تقدِّمها عامَّة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن شأن أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار أن يُهيِّئ مزيداً من الفرص لتعزيز عمل اللجنة وسمعتها. ويمكن للأمانة أن ترتئي تغييرات في إدارة اللجنة وتنظيمها يمكن أن تشرك بصورة أنجع مزيداً من العلماء المتخصِّصين والمؤسسات المتخصِّصة من دول أعضاء كثيرة، ممن يمكنهم أن يسهموا إسهاماً ملحوظاً في عمل اللجنة. ويتطلَّب اتِّباع هذا النهج مرونة أكبر مما هو موجود حاليًّا، لأنَّ مسألة العضوية لا بدَّ أن يُتفاوَض بشأنها رسميًّا في الجمعية العامة. وقد قرَّرت اللجنة أن تحدِّد، في دورتها الثانية والستين، توجُّهات استراتيجية تتجاوز نطاق الفترة المشمولة بخطتها الاستراتيجية الحالية (٢٠١٤-٢٠١٩)، من أجل تزويد الجمعية بمعلومات تسترشد بها في مداولاتها المقبلة بشأن عضوية اللجنة.